

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

المجموعة

المنطقة من مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكما يعلم الجميع أن فريق العمل لدى سكرتارية المجموعة يضطلع بدور هام في النهوض بمستوى الدول الأعضاء في شأن حماية الأنظمة المالية من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وضمان استقرارها، ولا بد أن نحصر جميعاً على توفير الدعم اللازم لتطوير أدائها بصفة مستمرة من أجل الرقي بالمجموعة إلى مكانة مرموقة.

وقد سعت جمهورية السودان من خلال رئاستها للمجموعة خلال هذا العام إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المنشودة، إيماناً منها بأهمية تلك الأهداف، وإنه لشرف لي، أن قد مثلت بلدي السودان، وتقلدت رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٣م، وأتمنى أن أكون قد وفقت في هذا التكليف، وأني كنت عند حسن الظن بي، متمنياً التوفيق والنجاح لجمهورية العراق في رئاسة المجموعة خلال العام القادم ٢٠١٤م، ومزيداً من التقدم والنماء لمجموعتكم.

* رئيس المجموعة

ماقدموه من دعم وتعاون. وأتمنى أن تستمر المجموعة في تحقيق النجاحات.

وتعمل المجموعة حالياً على تنفيذ الخطة الإستراتيجية الثالثة عن الأعوام من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٥م، حيث تتضمن الخطة العديد من المهام سواءً على صعيد الاستعداد للجولة الثانية من عمليات التقييم المشترك، أو على صعيد تفعيل دور المجموعة على مستوى المنطقة والمشاركة بفاعلية أكبر ضمن الفعاليات والأحداث الدولية.

ومما لا شك فيه أن المرحلة القادمة ستحمل في طياتها الكثير من المسؤوليات وستلقي على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء على حدة، وعلى المجموعة بشكل عام، عبء كبيراً لتحقيق الالتزام بالمطلوبات الجديدة للمعايير الدولية.

لذا فمن واجبنا جميعاً كأعضاء في المجموعة الحرص على مواكبة التطورات وتكثيف التعاون لتحقيق وتفعيل العمل العربي المشترك في إطار هذه المجموعة التي أنشئت من أجل حماية



عصام الدين
عبد القادر الزين

الأخوة والأخوات،

يسعدني أن أرحب بكم عبر العدد الثامن للنشرة الصحفية الإلكترونية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تسلط الضوء على أهم أخبار المجموعة والفعاليات التي نظمتها أو شاركت فيها خلال الفترة الأخيرة. أنجزت المجموعة خلال هذا العام عدداً من المشاريع وأقامت فعاليات مختلفة بالتعاون مع الدول الأعضاء والمراقبين في المجموعة، كما شاركت في العديد من الفعاليات الدولية والإقليمية.

وأستغل هذه المناسبة لأتقدم إلى جميع الدول الأعضاء والمراقبين بالشكر الجزيل على كل

الاجتماع العام يتبنى تعديلات مذكرة التفاهم في المنامة



ومن جانب آخر تقرر عقد الاجتماع العام التاسع عشر خلال شهر أبريل/مايو ٢٠١٤م.

المعايير الدولية الحديثة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة العمل المالي (الفاتف) وصندوق النقد العربي ومجموعة العمل الأوراسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهيئة الأمم المتحدة ومجموعة آسيا والمحيط الهادي.

وتم خلال جلسات الاجتماع مناقشة كافة الموضوعات المطروحة ضمن جدول أعماله والتي تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة. وصدور عن الاجتماع العام عدد من القرارات كان من أهمها تبني تعديلات مذكرة التفاهم الموقعة من جميع الدول الأعضاء بحيث تعكس تلك التعديلات آخر التطورات التي حدثت في شأن

استضافت المجموعة الاجتماع العام الثامن عشر لها في المنامة بمملكة البحرين باعتبارها دولة المقر خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣م، وترأس الاجتماع سعادة المستشار/ عصام الدين عبد القادر الزين، رئيس المجموعة ووكيل وزارة العدل بجمهورية السودان، وشارك في أعمال الاجتماع عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية الثماني عشرة الأعضاء، كما شارك من الدول والجهات المراقبة كل من فلسطين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجلس

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

البريد الإلكتروني: info@menafatf.org – الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org

ص.ب: ١٠٨٨١ المنامة – مملكة البحرين

تقدمها، فضلاً عن حجم المخاطر التي تتعرض لها.

إلا إن إصدار التوصيات الأربعين في فبراير ٢٠١٢م من قبل مجموعة العمل المالي ومتطلباتها الحديثة، وخصوصاً تطبيق المنهج القائم على المخاطر، أعطى فرصة كبيرة للدول في العالم للاستفادة من هذا المنهج الفني الحديث الذي يعكس تغير نوعي في نظرة مجموعة العمل المالي في تقديم التوصيات المعدلة وفي التعامل مع التهديدات الحديثة.

وتوفر التوصيات الأربعين مرونة في التطبيق بما يساعد الدول على تصميم نظام رقابي فعال ومناسب يأخذ بعين الاعتبار تعزيز انتشار الخدمات المالية وشمولها لكل القطاعات وبتكلفة معقولة، بحيث يترك للدول - بعد تقييمها للمخاطر - الحرية في عدم تطبيق بعض التدابير الوقائية «إعفاءات» في حال التعرض لمخاطر منخفضة، وتطبيق تدابير مخففة في حال التعرض لمخاطر أقل، وفي حالة المخاطر العالية ينبغي على الدول في كل الأحوال تطبيق تدابير مشددة.

* السكرتير التنفيذي
للمجموعة

الرسمية والوصول إليها بشكل آمن ومريح وبتكلفة معقولة مهم بشكل أساسي لأي نظام لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي نفس الوقت تؤمن بأن التطبيق المفرط لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون له تبعيات سلبية مثل استبعاد الأعمال والمستفيدين الشرعيين من النظام المالي الرسمي، بحيث يخلق أنظمة غير رسمية موازية يمكن استغلالها في طرق غير مشروعة.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، واتجاه كثير من الدول لتعزيز الشمول المالي، تبرز بشكل أكبر مسألة تقاطع هذا التوجه مع الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي كانت في يوم من الأيام تخلق تحدياً كبيراً أمام هذا التوجه الذي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل عادل. ويرتبط هذا التحدي بطبيعة المتطلبات المفروضة حيث ينبغي الالتزام بها على جميع المستويات، ومن قبل جميع القطاعات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بغض النظر عن حجمها وطبيعتها والخدمات التي



عادل بن حمد القليش

الشمول المالي وغسل الأموال

«... اكتسبت قضايا تعزيز الشمول المالي لدى مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية، أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة، على أثر تداعيات الأزمة المالية...» و «... تحظى جوانب تعزيز الشمول المالي بأهمية إضافية لدى الدول العربية. ذلك أن الأحداث والتطورات التي شهدتها المنطقة العربية، قد أبرزت الحاجة الكبيرة لتطوير استراتيجيات لتحقيق النمو الاقتصادي الأكثر شمولية والذي يساعد على مواجهة مشاكل البطالة ويعزز من العدالة الاجتماعية...» << مدير صندوق النقد العربي >>.

وتعتقد مجموعة العمل المالي (فاتف) بأن تعزيز انتشار الأنظمة المالية والخدمات

غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

ضمن إطار عمل المجموعة لدراسة طرق وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم اختيار موضوع «غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد» لدراسته بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي (فاتف).

ولاقي هذا الموضوع - الذي يعتبر محل اهتمام العديد من الدول في أنحاء العالم - دعم العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في اجتماع فريق العمل المعني بالتطبيقات (فريق عمل المخاطر والاتجاهات والطرق) التابع لمجموعة العمل المالي في أكتوبر ٢٠١٣م.

وقد تم تنظيم ورشة عمل خاصة بهذا المشروع على هامش الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي (الفاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) الذي عقد في دولة قطر خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٣م.

وشكلت هذه الورشة فرصة هامة في هذه المرحلة من المشروع للتعرف على مدى انتشار غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد، وطرقها واتجاهاتها، إضافة إلى عرض بعض الحالات العملية التي تم مناقشتها والحصول على وجهات نظر الخبراء المشاركين حولها.

اللقاء الثامن لمنتدى وحدات المعلومات المالية يناقش مكافحة الفساد واسترداد الأصول



عروضاً حول جهودها في هذين المجالين وعكست تجاربها واستراتيجياتها، وناقشت أهمية التعاون الإقليمي والدولي، وإعداد الخطط والدراسات الأولية والإحصائيات. وأكدت الوحدات المشاركة على أهمية دور وحدات المعلومات المالية في مكافحة الفساد واسترداد الأصول، وعلى ضرورة إمدادها بالموارد اللازمة لأداء دورها في تقييم المخاطر على المستوى الوطني بقاعلية، ونوهت الوحدات المشاركة بأهمية الإرشادات الصادرة عن المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا المجال.

التقت وحدات المعلومات المالية للدول الأعضاء ضمن اللقاء الثامن لمنتدى وحدات المعلومات المالية الذي عقد في مملكة البحرين يوم الأحد ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣م وبحث عدداً من المواضيع ذات الاهتمام المشترك. ففي إطار تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، تصدر قائمة المواضيع التي تمت مناقشتها موضوعي مكافحة الفساد واسترداد الأصول واستعداد وحدات المعلومات المالية ودورها في تقييم المخاطر على المستوى الوطني. وقدمت بعض وحدات المعلومات المالية

المغرب تخرج من عملية المتابعة العادية

وقد أشاد الاجتماع العام بالمستوى الذي حققته أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة المغربية. ومن الجدير بالذكر أن المملكة المغربية خضعت لعملية التقييم المشترك على يد فريق مؤلف من سكرتارية المجموعة وخبراء من الدول الأعضاء.

من توصيات مجموعة العمل المالي، والارتقاء بنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها إلى مستوى متقدم، وبعد مناقشة تقرير المتابعة الثامن لها خلال الاجتماع العام الثامن عشر، فقد قرر الاجتماع العام الموافقة على طلب المملكة المغربية الخروج من عملية المتابعة العادية إلى التحديث كل عامين.

إثر التقدم الكبير الذي أحرزته المملكة المغربية على صعيد الالتزام بالمطالبات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمكنها من معالجة أوجه القصور التي وردت في تقرير التقييم المشترك الصادر عن المجموعة في عام ٢٠٠٧م المتعلقة بالتوصيات الأساسية والرئيسية

التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن واتفاقيات هيئة الأمم المتحدة ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح



وتناولت الورشة التحديات الفنية وكيفية مواجهتها في مجال تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، منها مسألة تشابه الأسماء وعدم احتمال البيانات الشخصية للأشخاص والكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة. وكذلك صعوبة بناء قدرات موظفي الجهات المعنية لتمكينها من الاستجابة على نحو كاف للتحديات التي تواجهها. بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ قرارات مجلس الأمن من قبل المؤسسات المالية وغير المالية الصغيرة والتي قد لا يكون لديها حسابات بنكية أو معاملات تجارية كبيرة، خصوصاً أن المنهج القائم على المخاطر لا ينطبق على قرارات مجلس الأمن.

الأمن ١٩٢٩. وحضر هذه الورشة ٤٨ مشاركاً من العاملين في المؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة ومن مستويات مهنية مختلفة من السلطات التشريعية وسلطات إنفاذ القانون والنيابات العامة ووزارات الداخلية والخارجية ووحدات المعلومات المالية في ١٤ دولة من الدول العربية الأعضاء في المجموعة، وذلك لتعزيز وعيهم بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبمتطلبات التنفيذ الفعال ورفع مستوى أداء هذه الجهات في القيام بدورها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء المعايير والقرارات الدولية.

انطلاقاً من أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، نظمت المجموعة بالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة الأردنية الهاشمية والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لدى الأمم المتحدة ورشة إقليمية حول التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن واتفاقيات هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة ٢-٣ أكتوبر ٢٠١٣م في مدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية. وشارك في هذه الورشة خبراء متحدثين من مجموعة العمل المالي وفريق الرصد ١٢٦٧ ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة وفريق الخبراء المنشأ حول إيران عملاً بقرار مجلس

الدوحة تستضيف الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المنظمات غير الهادفة للربح، ومشروع التدفقات المالية المرتبطة بالإنتاج غير المشروع وتهريب المخدرات الأفغانية، ومشروع عمليات غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد، ومشروع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تجارة الذهب. وأتاحت ورش العمل إحراز تقدم كبير في الأبحاث والدراسات ذات الصلة، والتي سيتم نشرها في العام المقبل.

١٨٠ خبيراً من ٤٠ دولة و١٤ منظمة دولية وإقليمية بهدف المشاركة في المناقشات والدراسات في مجال أنماط عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب المستحدثة. وكان هذا الحدث فرصة لأعضاء المجموعتين والمنظمات الدولية والإقليمية لتبادل المعلومات والخبرات من خلال اللقاءات الرئيسية وورش العمل ذات الصلة بمشاركة التطبيقات قيد الدراسة وهي: مشروع

استضافت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة قطر الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٣م. ويعتبر هذا الاجتماع الأول من نوعه على مستوى المنطقة حيث شارك فيه أكثر من

المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب



أبرزها شراء أدوات مصرفية ثم الإقتراض بضمانها، وفتح حسابات بموجب وكالات مزورة، وسحب الأموال الناتجة عن التزوير بموجب تحويلات وشيكات وسحوبات نقدية، وكذلك تزوير الشيكات البنكية والشخصية.

من جانب آخر فقد أوضح التقرير مجال استغلال الاعتمادات المستندية وعلاقتها بجرائم غسل الأموال، باعتبار أن الإستغلال الجرمي للاعتمادات المستندية يأتي عن طريق تزوير الوثائق المصاحبة للاعتماد وأن المتحصلات من عملية التزوير هي مخرجات عمليات غسل الأموال، علماً أن تزوير الوثائق يقع عند تحريف المعلومات المتعلقة بالكمية أو بالسعر أو بنوعية الواردات أو الصادات.

كما توصل التقرير إلى عدد من التوصيات حول أفضل أساليب مكافحة غسل متحصلات جرائم التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية.

اعتمد الاجتماع العام الثامن عشر الذي عقد بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٣م تقرير التطبيقات حول (المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب) الذي شاركت فيه أغلب الدول الأعضاء بتوفير المعلومات والحالات العملية.

أوضح التقرير أن جرائم التزييف والتزوير تتم من خلال تزييف العملات النقدية وتزوير المحررات الخاصة كالشيكات البنكية والشخصية والبطاقات الائتمانية ورسائل السويقت وغيرها.

وأن المجرمين يستفيدون عادة من الثغرات القانونية والفنية والتقنية لتحقيق أهدافهم غير المشروعة.

وأشارت هذه الدراسة إلى وجود أساليب عديدة يعمد إليها غاسلو الأموال لغسل المتحصلات الناتجة عن جرائم التزييف والتزوير للأدوات المالية، من